الفصل الأول

تحديد المفاهيم

عندما نتناول الدين والدولة الحديثة من زاوية رؤيتنا وتصوراتها فإننا لا نقصد بذلك نموذج الدولة الدينية (الثيوقراطية ـ دولة الحق الإلهى للحكام) سواء أرجعها البعض إلى مبادئ الإسلام نتيجة الفهم الخاطئ لها أو البعض الآخر إلى رؤية متأثرة بالتاريخ الكنسى فى العصور المظلمة فى أوروبا، فهذا النوع من نظم الحكم قد عفى عليه الزمن وطواه، وتجاوزه التاريخ والواقع عبر تجارب الشعوب فى بناء الدولة الحديثة وهو على كل حال لا يمت للإسلام بأية صلة.

نحن إذن نتناول الموضوع من خلال رؤيتنا للدولة الحديثة ومقوماتها أى بنيتها المؤسسية وأهدافها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأخلاقية.. الخ، ومرجعيتنا فى رؤيتنا لهذه الدولة هى الإسلام بمفهومه الشامل المعتدل، وفكره المستنير. ومن هنا فإن السند الدستورى والقانونى لهذه الدولة هو ذلك الذى ينبنى على مبادئ هذا الدين فى تنظيمه للدولة الحديثة من خلال أحكامه وحكمتها، وشريعته ومقاصدها، وجوهر تعاليمه وروحها، بالضبط كما نظّم هذا الدين نفسه

دولة المدينة الأولى وما تلاها من عصر الخلفاء الراشدين، باعتبارها نموذجا حديثا بمقياس زمانها، يستفاد منه ويسترشد به فى تنظيم المبادئ العامة والسلوكيات التى تنبنى عليها الدولة الحديثة.

إن مبدأ سيادة واستقلال الدول يؤكد حق الشعوب والحكومات فى اختيار وتطبيق منهاج للإصلاح ولبناء الدولة الحديثة يستند إلى مرجعيات الإسلام العليا، ويستمد منها محتواه. منهاج للإصلاح والبناء الحديث للدولة يصب فى مصلحة الشعوب، ويحقق نهضتها وتقدمها، ويتجاوز تخلفها، منهاج يوفر الحرية والعدالة والمساواة والديمقراطية الحقيقية، منهاج يبنى اقتصادًا وطنيًا قويًا، ويدعم القيم الأخلاقية، وينهض بالعملية التعليمية والتربوية، ويعمل على إقامة قاعدة علمية وتكنولوچية ومعلوماتيه وبحثية متطورة، منهاج يرتفع بمستوى معيشة الإنسان المواطن - خاصة محدودى الدخل ومن يعيشون تحت خطر الفقر - وينمى الوعى بالتكافل الاجتماعى، منهاج يحقق مستويات عالية فى مجالات التنمية ومعدلات النمو، منهاج يدعم الوحدة الوطنية ويدعو إلى تحقيق الوحدة القومية والوحدة الإسلامية، ومع ذلك كله، يوجب على الحكومات أن تبنى جيشا قويا وحديثا يحافظ على الاستقرار والسلام، ويحمى المنجزات، ويكون قادرًا على ردع العدوان.

إن هذا المنهاج هو القادر على بعث «روح» البذل والعطاء، والعمل والبناء، والتكافل والإخاء لدى الإنسان المواطن القوى الصلة بالله وبكلامه، الذى يملك ضميرا حيا، وأخلاقا كريمة، وعلمًا حديثا وفهما مستنيرًا لرسالة الدين الحضارية. ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ فَاحْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ عَمَّا جَاءَكَ مِنَ الْحَقِّ لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾

[المائدة: ٤٨].

إن الدولة العصرية الحديثة لا تنبع من فراغ أيديولوچى، ولاتبدأ من الصفر، وإنما تنشأ وتتدعم وتقوى من خلال البناء على المستوى القائم لدولة ما عن طريق الإصلاح الذى يقوم على أساس المبادأة بالفعل وليس مجرد رد الفعل، الإصلاح الذى يستهدف تدعيم المبادئ والقيم التى تشكل فى مجموعها البنية المؤسسية

للدولة الحديثة وبنية الإنسان الحديث، إنسان العلم والإيمان والأخلاق، إنسان القرن الحادى والعشرين الذى هو هدف الإصلاح والتغيير وصانعهما أيضا.

وفى المعتقد الدينى الإسلامى فإن شريعة القرآن إلهية المنشأ، شاملة المحتوى، عقلانية الموضوع، علمية المنهج وإنسانية التوجه ، وهى مع السنة النبوية والفقه الاجتهادى - تنظم شئون الدين والدنيا للإنسان والمجتمع والدولة والأمة. ولكن ذلك لايعنى بالضرورة أن الجيل الحالى من المسلمين يحتكر الحقيقة وحده، فقد بلغت الحضارة الغربية الحديثة شأنا متقدما فى تطبيق كثير من المبادئ التى دعا إليها الإسلام منذ نزوله بوحى السماء فى الوقت الذى أهمل المسلمون الأخذ بها، بما يعنى أن هذه الحضارة وتجارب دولها المتقدمة يمكن أن تكون عاملا مفيدا فى إثراءها لتجربة المسلمين فى بناء الدولة الحديثة ودون أن يؤدى ذلك إلى المساس بالأصول الثابتة للإسلام أو التعارض معها بحيث يحقق المسلمون استقلالهم الحضارى الملتزم بهذه الأصول الثابتة والتى قد تتجاوز التجربة الغربية ذاتها إلى آفاق أوسع وأشمل من خلال رؤية إيمانية مستنيرة أكثر عدالة وأكثر تحديثا وتجديدا، فضلا عن حسن ملائمتها للظروف الواقعية والأوضاع الاجتماعية والخصوصيات الثقافية ومستويات التطور لمجتمعات ودول المسلمين ذاتها وهى تتطلع إلى بناء تجربتها للدولة الحديثة، ووضع أسس وحدتها أو اتحادها، وسياسات انفتاحها على العالمين الإفريقى والآسيوى وسائر دول العالم المتقدمة فى الشرق والغرب فى إطار الإيمان بالحوار بين الحضارات ومرتكزاتها من القيم الدينية المتماثلة فى رسالات السماء الثلاث اليهودية والمسيحية والإسلام، والعلم بأصول النهضة الإسلامية والعمل الجاد من أجل تحقيقها.

ويجب أن يكون واضحا أن الحضارة الغربية فى جوهرها لم تقم على الدين وليست مجرد تعبير عن « المسيحية» حتى يكون الدين هو التحدى الوحيد الذى تمثله هذه الحضارة للمسلمين، كما أن فكرة اكتفاء أى ثقافة بذاتها هى فكرة لاتتفق مع المنطق والتاريخ، وذلك ماذهبت إليه الدكتورة هالة مصطفى فى دراسة حديثة لها تحت عنوان «النهضة وضرورة التغيير الثقافى»، «فالثقافة الإسلامية نفسها لم تكن مجرد قراءة متصلة لتاريخها الذاتى، وإنما كانت ثقافة متفاعلة ومستوعبة

لثقافات أخرى ومؤثرة فيها أيضا، فإسهامات بعض الفلاسفة العرب المسلمين مثل ابن سينا و ابن رشد والفارابى وابن الطفيل وغيرهم فى الميراث الثقافى الأوروبى معروفة، فقد نقلت أعمالهم إلى أوروبا من خلال عمليات الترجمة قبل أن تخرج أوروبا من عصورها الوسطى إلى عصر النهضة، وفى المقابل فإن تأثر كل من هؤلاء الفلاسفة بالفلسفة الإغريقية التى طوروها أو أدمجوها فى الفكر الإسلامى الوسيط هو أمر ثابت تاريخيا أيضا. بل إن أعمال بعض هؤلاء الفلاسفة مثلت فى لحظة تاريخية الوسيلة التى انتقل بها التراث العلمى والفلسفى اليونانى إلى الغرب حتى أن شهرة «ابن رشد» كشارح لأعمال أرسطو قد أكسبته فى الغرب لقب«الشارح الأكبر»، كذلك فإن دخول الإسلام إلى مصر ارتبط بامتزاج الثقافة الإسلامية بالثقافة المصرية القديمة التى حفظت دائما للشخصية المصرية خصوصيتها وتميزها عبر التاريخ.. إذن الحوار والتفاعل بين الثقافات المختلفة هو أمر طبيعى وهو الذى يسهم فى تطور الفكر الإنسانى فى مجمله بغض النظر عن الأرض التى يولد بها»[١].

لقد أصبح من المعروف والثابت الآن لكل الناس فى الشرق والغرب، فضل الإسلام على حركات الإصلاح الدينى فى أوروبا: «... إن هذه الحركات التى قلمت أظافر الكهنة، وأبطلت صكوك الغفران، وهذبت تقاليد الرهبنة، وكسرت احتكار التفاسير الإنجيلية، وألزمت رجال الدين أن يرفعوا وصايتهم عن نشاط العقل الإنسانى، هذه الحركات لم تعرفها أوروبا إلا على أضواء الثقافة الإسلامية فى العصور الوسطى.. كما أن ما حفل به الإسلام من حريات، وما شرعه من عدالة ومساواة، وما ضمنه للجماهير من كرامة، لم يكن يدرس فى عواصم الأمة الإسلامية وحدها، بل عبر إلى أوروبا مع شتى الثقافات الأخرى، وظل يحرك الحياة الأوروبية حتى انفجرت فى ثورات التحرر تهتف بمبادئ ما كانت معروفة فى أرضها خلال القرون الماضية»[٢].

---

(١) راجع الدكتورة/ هالة مصطفى، خبير ورئيس وحدة بحوث النظم السياسية بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، «النظام السياسى وقضايا التحول الديمقراطى فى مصر».

(٢) الشيخ محمد الغزالى - رحمه الله -: «حقوق الإنسان بين تعاليم الإسلام وإعلان الأمم المتحدة»، الناشر نهضة مصر.

وفى التعليق المختصر على رؤية الدكتورة هالة مصطفى أؤكد على ضرورة أن لايمس الانفتاح الثقافى على الحضارة الغربية، خصوصية الثقافة الإسلامية المستنيرة وقيمها المستمدة من المستويات العالية والمتقدمة للإسلام برؤيته الحضارية الشاملة والحديثة بحيث يمكن للجيل المعاصر من المسلمين أن يفيد غيره ويستفيد أيضا من غيره فى إطار عدم المساس بالأصول الثابتة لدينه، وهى التى لاخلاف حولها فى الثقافة الإسلامية الصحيحة المتصلة بالشريعة الغراء.

وإذا أخذنا الولايات المتحدة الأمريكية كمثال فإننا نستطيع القول بأن المؤسسين الأوائل لدستورها ولإعلان الاستقلال وتعديلاته - ومنهم رؤساء للجمهورية - من أمثال توماس چيفرسون (١٧٤٢ - ١٨٢٦) وچيمس ماديسون (١٧٥١ - ١٨٢٦) وچورچ واشنطن (١٧٢٢ - ١٧٩٩) و بنيامين فرانكلين (١٧٠٦ - ١٧٩٠) وچون آدمز (١٧٣٥ - ١٨٢٦) كانوا من أشد المناصرين لمبدأ فصل الكنيسة عن الدولة ، وكان توماس چيفرسون - على سبيل المثال - على دراية تامة بتيارات التنوير فى أوروبا وتأثر بها، كما كان موحدا (أى قائلا بإله واحد) أو مسيحيا عقلانيا حتى أن خصومه اتهموه بالإلحاد. وقد وصفه مؤلفا كتاب «الدين والسياسة فى الولايات المتحدة»[١] بأنه: «كان مسيحيا ولكن ليس بالمعنى التقليدى، لقد كان مسيحيا بإيمانه القوى بتعاليم المسيح الأخلاقية، فقد نسب إلى المسيح كل الفضائل الإنسانية، ورفض ألوهيته، كذلك رفض معظم الأرثوذكسية التقليدية للمسيحية، ومن ثم نظر چيفرسون للمسيح من ناحية الأخلاقيات أكثر من الجانب الإلهى، وآمن چيفرسون بوجود حكمة عظيمة فى تعاليم المسيح، إلا أن هذه الحكمة قد حرّفها آخرون مثل رجال الدين والمؤسسات الدينية المنظمة لأسباب أنانية، وأراد چيفرسون فك طلاسم وتبسيط تعاليم المسيح، ونادى بوجوب قراءة الناس الإنجيل بنفس طريقة قراءتهم أى كتاب آخر، وأن عليهم استخلاص مظاهر الحكمة فيه ونبذ الأجزاء الخطأ، ولهذا فقد غربل وانتقى من الأناجيل العادية (مستخدما النسخ اليونانية واللاتينية والفرنسية والإنجليزية) إنجيله الخاص الرفيع (إنجيل چيفرسون) وكان بعنوان «حياة وأخلاق المسيح»، وقد نبذ الكم الأكبر من الإنجيل وتخير جزءا صغيرا من الأناجيل الأربعة وهو

(١) مايكل كوربت وچوليا ميتشيل كوربت - من إصدارات مكتبة الشروق الدولية - ط ٢ - ٢٠٠٥م.

الذى شعر أنه صحيح ونافع، ولعدم ثقته برجال الدين والمؤسسات الدينية آمن چيفرسون بقوة بحرية الضمير والفصل بين الكنيسة والدولة».

وعلى الرغم من صعوبة نسبة مجموعة واحدة معينة من الأهداف إلى المؤسسين الأوائل، نستطيع القول باشتراك أهم الشخصيات بينهم فى مجموعة معينة من المعتقدات بشأن العلاقة بين الفرد والكنيسة والدولة على النحو التالى:

١ـ للأفراد حق ثابت فى أن يكون لهم آراؤهم الدينية الخاصة بهم دون إكراه من الكنيسة أو الدولة.

٢ـ لا يجب وجود نظام لكنيسة رسمية سواء منفردة أو متعددة، ودعم الكنائس يجب أن يكون تطوعيا تماما.

٣ـ لايجب أن يكون هناك اختبار دينى لشغل وظيفة عامة، ولايجب حرمان الأفراد من أى حقوق لهم على أساس رؤاهم الدينية.

٤ـ للأفراد حق ممارسة معتقداتهم الدينية شريطة عدم تسبب هذا فى ضرر الآخرين.

٥ـ أى دين يساعد على تحقيق السلوك الأخلاقى للناس، هو دين صالح. وآمنوا أن الدين المسيحى هو الأفضل من هذه الناحية.

٦ـ تتطلب الحكومة الجمهورية مستوى عاليا نسبيا من التصرف الأخلاقى من جانب المواطنين.

٧ـ تنبع الحاجة للدين لتأييد الحكومة ـ وخاصة الجمهورية ـ التى يكون لشريحة كبيرة نسبيا من السكان فيها رأى فى السياسة العامة، مقارنة بالحكومات الأخرى آنذاك.

وبصفة عامة، بينما اهتم المؤسسون الأوائل بضرورة التزام الناس بالقواعد المطلوبة لتوفير نظام اجتماعى، فقد أكدوا بشكل كبير على حرية الفرد فى كل من الدين والحكومة[١].

(١) المرجع السابق.

وبالنسبة لمصر - وهى دراسة الحالة التى تحدثت عنها الدكتورة هالة مصطفى - يمكننا أن نقول إن التاريخ الفرعونى القديم هو بداية حضارتنا المنتهية، وإن التاريخ القبطى هو مرحلة مؤقتة لحضارتنا فى الماضى، وإن التاريخ الإسلامى منذ فتح مصر هو استقرار حضارتنا فى الحاضر والمستقبل.

إن انتماءنا هو مصريتنا، وهويتنا هى عروبتنا، وذاتنا هى إسلامنا ومن الضرورى الجمع بين تدعيم انتماؤنا وتأكيد هويتنا وتحقيق ذاتنا، وتظل دول العالم الإسلامى هى الوطن الكبير لكل مسلم من أى دولة إسلامية ينتمى إليها الفرد.

إننى أتصور دولة حديثة قرآنية المرجعية، إسلامية الذات، من حيث محتواها فى جوهرها وليس بالضرورة شكلها أو شعارها، تقوم على الأصول الأساسية للنهضة التى ترسى دعائمها مبادئ وتعاليم الإسلام خاصة فى مجالات حيوية مثل القيم الأخلاقية، والعلم والتكنولوچيا، والاقتصاد الحديث، والديمقراطية والشورى معا، والثقافة الهادفة الدينية والعامة، والبنية الاجتماعية والقوة العسكرية.. وغير ذلك من مقومات الدولة الحديثة فى الرؤية الإسلامية المنفتحة على تجارب الآخرين استمدادًا وعطاءًا من خلال رؤية مستنيرة لأصول الدين الثابتة والمتغيرات فى الفروع التى تتطلب الاجتهاد والتجديد بنظرة حديثة فاحصة وفاهمة للواقع ومستجدات ظروفه المحلية والإقليمية والدولية فى عالمنا المتغير، يوجهه الإسلام نحو الحوار لا الصراع، والعدل لا الظلم، والمساواة لا الهيمنة، وتبادل المعرفة والتكنولوچيا لا احتكارها، وتنوع الثقافات لا فرضها، وتطبيق القيم الأخلاقية الإنسانية المشتركة ووحدة المعايير السياسية المنبثقة منها، واحترام مصالح الذات ومصالح الآخر فى نفس الوقت، ونبذ استخدام القوة لتحقيق المصالح الذاتية أو ممارسة العلاقات الدولية فى ظل احترام حقوق الشعوب وحرياتها وسيادة الدول واستقلالها.

إن دين الإسلام لا ينظم فقط شئون الشعائر التعبدية والأحوال الشخصية، ولكنه - وكما هو معروف - ينظم أيضا شئون العقيدة والأخلاق (التربية والسلوك) وشئون منظومة الدولة والأمة وما يتصل بها من مؤسسات ونظم حكم وحقوق

وحريات وواجبات، واقتصاد ومالية عامة واجتماع وثقافة ومعرفة وعلم.. الخ، والذى يؤمن بالإسلام ويختاره بحريته دينًا له فإنما يؤمن به فى حقيقة الأمر بهذا المفهوم له، ليظل من واجبات المؤمن الأولى فى كل وقت، تطبيق مبادئ هذا الدين فى كل المجالات التى يشتمل عليها وينظمها، بفكر مستنير وفقه مجدد ورؤية منفتحة.

ومن المعروف أيضا أنه منذ قفل باب الاجتهاد عند المسلمين انقطعت أواصر الصلة بين الواقع وبين وحى السماء (الشريعة) وتأخر الفقه الإسلامى عن مواكبة مستجدات الحياة وظروفها الواقعية المتغيرة نتيجة توقف عملية الاجتهاد ذاته، فتراجعت المعارف التى ولدتها عصور الازدهار الحضارى للإسلام، ليفهم الناس منه أنه عبارة عن صلاة وصوم وحج وعمرة. وكان لابد من تصحيح هذا المفهوم السائد لدى عدد غير قليل من المسلمين، فجاء العلماء المجددون والمصلحون ودعاة التنوير، ليصلوا من فقه الشريعة ورؤاها ومقاصدها، ما انقطع عبر تاريخ التراجع الحضارى، من صلات بين الدين والدولة، وبين المجتمع والأخلاق، وبين الواقع ووحى السماء، وبين الشريعة والقوانين، وبين القرآن والدساتير، وبين النظرية والتطبيق.

وأكبر خسارة نتجت عن قفل باب الاجتهاد كانت هى تأصل مفهوم انفصال الدين عن الدولة وتأخر الفقه السياسى والاقتصادى والاجتماعى عن مواكبة منظومة الدولة الحديثة.

ولِوَصْل ما انقطع عبر مسيرة تاريخ المسلمين، وإصلاح مافسد من مفاهيم بعض المسلمين عن الدين، وتصحيح ما اعوج من الرؤى والتصورات الإسلامية (التطرف - الجمود - العنف - الانغلاق...) وعلاج ما تخلف من السلوكيات والأخلاقيات، ينبغى التقدم إلى الذات وتحقيقها وتأكيد الهوية وتأصيلها، كخطوة لازمة فى الطريق المؤدى إلى التوافق والتآلف والتفاعل بين الإنسان والمجتمع والدولة والأمة فى إطار التعددية ضمن الهدف الواحد الذى يسعى إليه الجميع، وهو بناء الدولة العصرية الحديثة المرتبطة بالأمة الواحدة.

إن العديد من الحكومات فى الدول المسلمة تسمح بالعمل فى المجال السياسى لأحزاب تمثل رؤى فكرية شاملة تختلف عن رؤى هذه الحكومات نفسها، وتعبر عن

أيديولوچيات أو فلسفات تتناول كافة مجالات الحياة فى الدولة الحديثة خاصة مجالات السياسة والاقتصاد والاجتماع والثقافة وغيرها، ومن أبرزها الاشتراكية - رغم أفول نجمها - والرأسمالية الليبرالية، بينما بعض هذه الحكومات نفسها لاتسمح بذات القدر من الحرية فى مجال العمل السياسى لأحزاب تتبنى أيديولوچية الإسلام الذى ينظم - كغيره من الأيدولوچيات - شئون الحياة فى كل جوانبها بالضبط كالاشتراكية والرأسمالية الليبرالية، فى مجالاتها الشاملة.

إن بناء الإنسان الحديث وبناء دولته على أسس من مشروع حضارى شامل وفق مرجعيته الإسلامية هو حق طبيعى لكل حكومة وكل شعب يدين بهذا الدين فى مفهومه الشامل (دين ودولة) كما أن المشروع ذاته لا يفرق فى محتواه الحضارى بين إنسان وآخر لأى سبب من الأسباب سواء كان العرق أو الجنس أو اللون أو الدين، حيث إن المساواة فى المواطنة وفى حقوق وحريات الإنسان المواطن هى من أوليات المبدأ الإسلامى فى العصر الحديث.

ومن ثم فإن مثل هذا المشروع يؤكد على الوحدة الوطنية للشعوب والاستقرار الاجتماعى لها، فى نفس الوقت الذى يحقق فيه الإصلاح المنشود لها حتى يأتى الإصلاح من الداخل ولا يفرض من الخارج، وفى تصورى أن هذا المشروع الشامل الذى يعنى الإصلاح للبناء القائم فى الدول يجب أن يتم عبر مراحل زمنية وفق خطط مدروسة ومحكمة، وواعية بالظروف القائمة فى محيطها المحلى والإقليمى والدولى حتى يتم نوع من التوافق والمواءمة بين الإنسان المواطن وبين الإصلاح الذى سيتحقق وما سيأتى به من مستجدات، وهو نفس المنهج الذى اتبعه النبى فى صدر الدعوة الإسلامية.

وأتصور أن فقه الدولة فى الإسلام الذى تمتلئ به أدبيات هذا الدين خاصة فى العصر الحديث، يحتاج إلى دراسات تختلط أكثر بالواقع بدلا من الاكتفاء بصياغتها صياغة نظرية بحتة تركز على ماكان لاما يمكن أن يكون، وعليها أن تقدم اجتهادات فى كيفية تنزيل فقهها على الواقع فى مواءمة بين الظروف المستجدة فيه وبين سبل إصلاحه حتى يتمشى مع أحكام المرجعية العليا للإسلام، نظريا وتطبيقيا.

ذلك أن عرض فقه الدولة على المستوى النظرى فقط يجعل الشقة بعيدة بين أحكامه وبين ماهو ممكن فى الواقع وضرورى من أجل إصلاحه، ولكن ذلك لايعنى أن فقه الدولة النظرى غير مفيد، بل على العكس فإن منهج الإصلاح وخطواته العملية التطبيقية إنما يستمد رؤاه وتصوراته ومقترحاته من هذا الفكر النظرى الذى يمثل الأصول.

□ □ □